

باتريك س. فول، جيرنوت فولفرام

"سادة المساحات البيئية"

ملاحظات حول أحد أشكال الإدارة الثقافية في حيز التدابير السياسية الثقافية على كل من المستويين المحلي والدولي المتماشيان مع العصر.

الإدارة الثقافية والتغيير

غالبا ما تقابل التغييرات الحاصلة في مجال الثقافة بالسخط أو الخوف أو الاتفاق الجدلي. إذ بالكاد يوجد مجال من مجالات الحياة العامة حيث نواجه فيه وعلى نحو منتظم الاستعطاف القوي للقضايا الواقعية الموجودة في مجال الثقافة. في الوقت نفسه، من الواضح أنه من الصعب إيصال مدى تعقيد الوضع الأصلي أو حتى إثارة الاهتمام بهذا التعقيد. بل نشهد في كثير من الأحيان رد فعل تلقائي، والذي من خلاله ينظر إلى التغييرات أو الدعوة إلى التغيير على أنها تهديد – وإذا ألقينا نظرة على المنطقة التي يرد ذكرها كثيرا من اقتطاعات، وعمليات إعادة التوزيع الهيكلية، وإعادة التوجيه من ضمن ميزانيات المشاريع الثقافية، فسيتضح لنا أن الأمر يتعلق دائما بالحديث عن من سيكون من بين الفائزين¹، ومن سيكون من بين الخاسرين نتيجة لهذه التغييرات. وسرعان ما يؤدي هذا إلى انقسام السياسة الثقافية الجذرية المزعومة من جهة، ومجموعة من المؤسسات والمناضلين المنعزلين المبدعين الذين يتقبلون بشكل سلبي أو بفعالية ما تم إقراره من جهة أخرى. لا سيما أن المستويات الأخلاقية والرمزية تدخل في الحساب هنا – في العديد من السياقات، يظهر التغيير في حد ذاته على أنه مصطلح يعني تلقائيا تعمد التطوير السلبي بدلا من إعادة التوجيه نحو تحسين الهياكل والتطورات. خاصة على مستوى المجتمع المحلي في ألمانيا، يمكن ملاحظة ذلك بشكل جيد في الأماكن التي يتعين فيها على المدن والبلديات التي تتمتع بميزانيات طيبة أن تدبر بنية تحتية ثقافية واسعة النطاق – غالبا بواسطة هيكل إضافي – (معهد السياسات الثقافية، 2010)، بالإضافة إلى الوضع الحرج من حيث الجمهور، حيث لا يوجد ما يكفي من الناس الذين يستفيدون من الفرص الثقافية أو الراغبين في المشاركة فيها. في خضم هذه الصعوبات الهيكلية المرتبطة بالميزانية والاحتفاظ بالمهام العامة ومبادرات الابتكار، قد نفترض أن الإدارة الثقافية ستبدأ مع الكفاءات التي تم جمعها في هذا المجال، ألا وهي الوساطة والاعتدال والتواصل وبناء توافق الآراء والتعاون. ولكن هل هذا يحصل فعلا بالقدر الكافي؟ وهل يرى المدراء الثقافيون الإمكانيات والعوائق هنا التي تنتظرهم في هذه المهمة؟

1 لم يتم استخدام الصيغة المؤنثة والمذكورة معا في هذا النص بغرض القراءة الأفضل. مع ذلك، فإن جميع الكلمات التي لها جنس تنطبق على كلا الجنسين.

المدراء الثقافيين كمتترجمين و"مبررين" في عمليات التخطيط للتنمية الثقافية

في الواقع، يمكننا أصلاً رؤية نزعة إيجابية لكل ما يتعلق بهذه القضايا في مجال تخطيط التنمية الثقافية. ونتيجة لذلك، يعتمد عدد متزايد من الولايات والبلديات والمدن الألمانية على الكفاءات المميزة للمدراء الثقافيين، سواء كان ذلك في شكل دعم خارجي أو موظفين في الإدارات الثقافية ذات الخلفيات الواضحة في الإدارة الثقافية لكي يقوموا بإدارة عمليات التخطيط الثقافي-السياسي. على سبيل المثال

(Sievers/Blumenreich/Föhl 2013) – وفي سياق دولي أيضاً (Föhl/Wolfram 2012).

وجهات نظر دولية جديدة

على المستوى الدولي بشكل خاص، نرى فهماً متغيراً للتحالفات والشراكات الجدد، خاصة بين الشركاء الذين لا يعتبرون على نحو تقليدي جزءاً من المشهد الثقافي. وهذا ينطبق على المدن والمجتمعات والمناطق التي ترغب في تحقيق رؤية جديدة عبر-حدودية كنتاج لهذه التحالفات، ولكن أيضاً كنموذج لجذب الانتباه إلى قضايا محلية وإقليمية محددة في مساحة أوسع. وبناءً على ذلك، شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة في الترويج للمشروعات التي تدعى مشروعات صلة وصل، كما في مجال الترويج الثقافي من قبل المفوضية الأوروبية، وكذلك في العديد من المؤسسات الثقافية الوطنية لترويج الثقافة. هنا، تنتقل إلى مركز الصدارة عناصر مثل الثقافة والمشاريع الاجتماعية، الثقافة وحماية البيئة، الثقافة والسياحة، الثقافة والنظرية العلمية، الثقافة والأعمال التجارية، الثقافة والقانون، وأيضاً الثقافة والاندماج/الهجرة. لذلك، تظهر "مساحات بينية" جديدة للمدراء الثقافيين حيثما يجب أن يكونوا قادرين أيضاً على فهم والإشراف على المنطقة الكامنة وراء الأنشطة في مجالات أخرى وقبولها بنهجها الخاصة. هذا التطور منطقي تماماً عند النظر إليه على خلفية فلسفة ما بعد الحداثة. لقد مضى الوقت الذي كانت فيه المشاريع الثقافية تحدث فقط في المجالات المألوفة المسرح، والفنون الجميلة، والرقص، والأفلام، والتصوير، والموسيقى، والأدب. وإنما يبحثون عن صلات وصل مع مجالات أخرى يمكن فيها للأنشطة الفنية أن تصبح فعالة وبأن تتغير في الوقت نفسه، وأن تخضع لتأثيرات جديدة، وتتعرض للتحديات الجمالية، والأهم من هذا، أن تطرح من جديد السؤال المحوري للمشاركة الثقافية والذي هو: من يتم تضمينه فعلياً في المشاريع الفنية، ومن يبقى خارجاً، أي يستبعد؟ العديد من المشاريع، بما فيها تلك المشاريع التي في العواصم الثقافية الأوروبية مثلاً، لما كان من الممكن تصورها في السنوات الأخيرة بدون هذه التوسعات. ونتيجة لاندماج مجموعات اجتماعية معينة (مثل المهاجرين) على سبيل المثال، التي غالباً ما يتم تهميشها في إطار العولمة، وكان للحوارات الاجتماعية-الثقافية بالتحديد تأثيراً كبيراً جداً على مفاهيم العمل الثقافي المستدام. وهذا ينطبق أيضاً على مواضيع تمتد إلى الحدود الوطنية، وليس فقط للمجموعات. وخير مثال هنا قد يكون مشروع "تخيل 2020" (انظر <http://www.imagine2020.eu/>) الذي يعالج جوانب العلاقة بين حماية المناخ والفن على مستوى فني عالي. تعتمد العديد من المهرجانات السينمائية الدولية على توجه مشابه، على سبيل المثال: "مهرجان أكراسينمائي البيئي" في غانا (انظر <http://www.effaccra.org/>). من السهل التحقق من أسباب هذه التطورات، إذ أن هذه الأنواع من صلات الوصل يشير دائماً إلى مواضيع اجتماعية-ثقافية موضوعية ومهمة في المواقع المعنية أيضاً. هنا،

تأتي الرؤية كنتيجة لإقامة التواصل الشبكي، والدمج، والمشاركة. وهكذا يمكن أيضا توضيح جوانب تخطيط التنمية الثقافية بطريقة مفيدة على المستوى الدولي، لأن العمل الثقافي لم يعد يعتبر حصرا على أنه شيء أصلي، ولكن بدلا من ذلك، ينظر إليه على أنه أداة فعالة للتنقل بين مختلف الحوارات الاجتماعية. طبعاً هذا لا يعني أن مفاهيم الفن التقليدية القطاعية والتطورات في الفن هي في طريقها للزوال. بل يحدث توسع كبير في نطاق الأنشطة الفنية والتي تؤثر أيضا في الإدارة الثقافية. في إطار عالم يتسم بالعمولة وإدراك أهمية الأنشطة الفنية التي تتغير في كل من الناحية النظرية والناحية العملية، يتضح لنا أننا لا نتعامل هنا مع مسألة رواج. بل إن الأمر يتعلق بتوسيع فكرة الفن من ناحية العوامل، كمشاركة مجموعات جديدة من الزوار ودمج منطقيات عمل جديدة في العمل الفني، والأهم من ذلك، أشكال جديدة من المكاسب الفنية على مرأى البصر. ويعمل اليوم المدراء الثقافيون في كل من السياقات الدولية والمحلية في المساحات البيئية التي تتطلب مجموعة من الفكر الموسع، والمنظم، والجمالي، والسياسي ونشاطات منها. ومع ذلك، فهل هم مستعدون بشكل كافٍ لهذا الدور؟ في ألمانيا على الأقل، لا يزال وضع الجامعات ذات الدورات الدراسية المماثلة غير مرضي إذا توقعنا منها نقل "إدارة المساحات البيئية" الثقافية، خصوصا على المستوى الدولي.

الشروط الأساسية لنجاح "الإدارة المساحات البيئية"

يوجد بعض المتطلبات اللازمة لتحقيق هذا النجاح على نحو مستدام، والتي من دونها لا يمكن للإدارة الثقافية العادلة والموثوقة أن تعمل على المدى الطويل في هذا المجال:

- يجب ألا يحاول المدراء الثقافيون القيام بدور السياسيين الثقافيين – إلا إذا كانوا يريدون تولي منصب سياسي مناسب – وألا يعتقدون بأنه بإمكانهم التصرف كنواب هنا، لأنهم لم يتم انتخابهم لهذا الدور، ولذلك ليس لهم أيضا أي شرعية ديمقراطية له.
- يعمل المدراء الثقافيون بين الأولويات المتعارضة للسياسة الثقافية، والمنظمات الثقافية، والفنانين، وكذلك يعملون في مجالات تخصصهم. وبكونهم موظفين في المنظمات الثقافية، فهم يشكلون جزءا من النظام الوظيفي للثقافة (وهنا أيضا يجب أن يتصرفوا كعناصر تمكينية متكاملة). وبكونهم مستشارين خارجيين، ويعملون مثلا في تخطيط التنمية الثقافية، أو كونهم كمطوري مشاريع خارجيين، مع ذلك، يجب أن يتولوا مركزا مستقلا كوسطاء مما يسمح لهم أن يكون لهم بالتأثير التكاملية.
- يعمل المدراء الثقافيون في الشبكات (الدولية) حيث يلعبون دورا خاصا في الحرص على أن يكونوا الفاعلين متساوون بشكل أو بآخر. ويجب ألا تفوق المؤسسات أو أن تهيمن على الفاعلين الأفراد، ويجب على متلقي المنح العامة (الدولية) الحرص على ألا يحجبوا ظهور الفاعلين الآخرين – الذين قد لا يكونوا مرئيين للقطاع العام بعد – نظرا لمصالحهم المعينة المفهومة.
- بل، المدراء الثقافيون هم وسطاء، ومترجمون، والصناع الذين يعملون من جانب السياسة الثقافية وكذلك من جانب الفاعلين الثقافيين. وهذا يجعل المصادقية بمعنى الاستقلال في الحكم وفي الأنماط السلوكية الموصى بها والتي لا غنى عنها. وبطبيعة الحال، ينطبق نفس الشيء عند نقل الثقافة إلى جمهور (محتمل). (Bekmeier-Feuerhahn et al. 2012)

- السياسة الثقافية هي نظام وظيفي (Radtke 2012) لسياسة لها أشكالها الخاصة المنطق والقواعد والمفردات التي غالبا ما يفشل أعضاء الساحة الثقافية في فهمها. وهنا، يعمل المدراء الثقافيون كمتترجمين – وكمبررين. في السياسة، تتطلب الاستثمارات وجود أسباب محددة التي كثيرا ما تواجه صعوبة ما، ألا وهي أن الاستثمارات في مجال الثقافة تنجح في سياق تأثير مختلف من حيث الهيكل، والوقت، والمشاركة. يجب أن يقوم المدراء الثقافيون على توصيل وصياغة ذلك.
- يجب على المدراء الثقافيون الإشارة إلى نظام القيم الخاصة للعمل الثقافي. إذ لا يتطور الفن نتيجة للقواعد، وإنما عبر التجريب، وتشكيل الشبكات وتوجيهات الحوار.² هذه هي أنظمة القيم في المجتمعات الغربية منذ عصر التنوير، والتي يجب ألا تضيق بسبب ضرورات الإبداع أو بسبب القيود الهيكلية بغرض الإدخال.
- يجب أن يكون المدراء الثقافيون قادرين على التمييز بين الظروف السياسية الثقافية على كل من المستوى المحلي والعالمي. في هذا السياق، يجب أن يتولوا مهمة اكتشاف إمكانات صلة وصل جديدة من أجل مقاومة فعالة – لضراوة (في أوروبا على الأقل) – الحوار الخاص بإدارة الميزانيات ذات الميل إلى الركود أو الاقتطاعات من خلال الدعم بثقة ذاتية شكل يفيد الضغط على الموارد الجديدة المناسبة للفنانين – دون تقديم تنازلات وفقا لمنطق اقتصادي محض.

الإدارة الثقافية للمساحات البيئية

وباختصار، يمكننا أن نؤكد هنا أن المدراء الثقافيون قد عملوا دوما – وما زالوا يعملون – في المساحات البيئية العديدة للمجال الثقافي وبأن المساحات البيئية وصلات الوصل هذه تكبر بتزايد حاليا كما هو موضح. يكفي أن نذكر التطور الواسع الحاصل للسياحة الثقافية والتعليم الثقافي على الأجندة السياسية الثقافية في ألمانيا، وكذلك أيضا في العديد من البلدان الأخرى. ومع ذلك، فإن التنمية المستدامة التي لها مغذى وتتماشى مع الزمن وتترجم وتفاوض وتنسق وتكشف عن مساحات بين الثقافة والتعليم، وكذلك الثقافة والسياحة. وإلا سنعرض لخطر تحول هذه المجالات الأفقية – التي أصبحت ذات أهمية متزايدة بالنسبة للثقافة، لأنها تمكن سياقات جديدة من الأنشطة والشراكات – إلى ستار لإخفاء عيوب السياسة الثقافية التي يزعم بأنها إبداعية أو للنتائج المرغوبة التي لم يتم تحقيقها، بسبب أن القطبين المختلفين فشلان في الالتقاء.

2 انظر (Scherer (2011: 294 ff.): "لأننا لا نستطيع الاعتماد على حالة تأتي الوسائل فيها بحلول مسبقة الصنع لهذه التعارضات الاجتماعية الجديدة، فلذلك يكون وجود مساحة حرة يمكن فيها اختبار مسودات الأنشطة الاجتماعية والمعاني هو أمر بالغ الأهمية. الفن يشكل هذا النوع من المساحة للتجريب..."

وينطبق نفس الشيء بشكل أكثر تعمقا مع الإشارة إلى مقدرة الفن والثقافة على الاتصال بالتخاطب الاجتماعي والتطورات. ونجد هنا حاجة متزايدة للترجمة والوساطة التي تنعكس بالإضافة إلى أمور أخرى في أساليب الإدارة الثقافية كتطوير الجمهور ووصلات الوصل بين الثقافة والتسويق، وكذلك الثقافة ووساطة الأساليب الجديدة من حيث المفاهيم وأساليب الحصول على الزوار واستبقائهم. في الوقت نفسه، يكتسب الفن والثقافة (مجددا) أهمية في الخطوط الكبيرة للحوار السياسي الاستراتيجي الذي يغطي المجتمع ككل - على سبيل المثال، في التنمية الإقليمية والريفية - وخصوصا في أوقات التغيير الديموغرافي والاضطرابات السياسية والأزمات المالية. إن كنا نرغب أن تكون الأفكار والمشاريع في مرحلة متقدمة ذات مغزى - وألا تكون عبئا ثقيلا على الثقافة - فنحن بحاجة إلى إدارة ثقافية حرجية التي من شأنها أن تعمل مع الفاعلين المشتركين للتوصل إلى مصطلحات موجزة وإنشاء مساحات للتعاون بين الفن والثقافة لكي يتمكنوا من التصرف مع الاعتمادات المتبادلة الأنفة الذكر. على سبيل المثال، في التركيز السياسي المتزايد على تشكيل المناطق الثقافية التي يجب أكثر من أي شيء آخر أن تكتشف حقيقة ارتباطها بالإضافة إلى تحديات التعاون. ما نحتاج إليه غالبا في هذا السياق هو أن نجعل الإمكانيات، التي هي وفيرة بطبيعة الحال وواضحة، تخلق روابط محددة بين الفكرة والمكان والسرد ووساطة المكونات. بعد ذلك، عادة ما يتم تحقيق الرؤية فقط من خلال العلاقة المفاهيمية بين هذا "المكونات" الثلاثة.

يمكن للمدراء الثقافيون أن يلعبوا دورا هاما في جميع الامثلة المذكورة في حال أخذوا مناصبهم ك "سادة المساحات البيئية" على محمل الجد وألا يحاولوا ان يدعوا أفكارهم الخاصة للـ "العمل الثقافي المثالي" أن تصبح مهيمنة. هذا الموقف بالإضافة إلى ما يسمى بالعلاقات ذات التأثير يقوموا بسد الفجوة في النقاش حول ما إذا كان المدراء الثقافيون يميلون إلى أن يكونوا أكثر كـ "خادمين" أو كـ "الصناع"، وما زال هذا النقاش يجري منذ سنوات عديدة حتى الآن.³ فكلاهما في سياق تمكين "إدارة المساحات البيئية"، الذي يمكن أن يساوى حاليا بـ "إدارة الوقت المعاصرة".

والآن، ماذا يعني هذا تحديدا فيما يخص عمل المدراء الثقافيين؟ قد يساعدنا هنا استخدام مثال الحالة للإجابة على هذا السؤال. على سبيل المثال، إذا تم وضع خطة تنمية ثقافية في مدينة متوسطة الحجم في ألمانيا، فهناك يكمن السؤال - الذي لم يتم الإجابة عليه - عن كيفية توزيع الأموال المتاحة في المستقبل، يمكننا أن نفترض أنه سيكون هناك خوف مبرر بين الفاعلين الذين سيتعين عليهم التعامل مع الاقتطاعات أو التغييرات الهيكلية. في حال كانت حصة كبيرة من النفقات السابقة مستحقة لمسرح البلدية، عندها قد يصبح التغيير في الوضع الحالي أمرا حتميا على المدى المتوسط. فتتم مناقشة خيارات مثل التقليل من الموظفين أو القطاعات، وخفض الأموال أو الاستثمارات، كتدابير لتطوير جمهور جديد وما إلى ذلك. يمكن للمدير الثقافي حينها أن يتصرف وفقا لقناعاته الخاصة وأن يفرض استراتيجية معينة - أو يمكنه البدء في توصيل التغيير الوشيك بطريقة تجعل جميع الأطراف المعنية تتخلى عن الحوار الخاسر والرابح الكلاسيكي. وبهذه الطريقة، يمكنهم ترك المسار التجديد المداس (الكلمات الرئيسية: المدخرات كبديل عن السياسات، والأداء الأمثل في وقته المحدد، وما إلى ذلك) ومسألة ما إذا كان المسرح قد يكون له "وظيفة إرساء" - بحيث يمكن أيضا أن يفترض وجود أهمية جديدة للمعنى - وإمكانية أن تطفوا مشاريع ابداعية مختلفة وفاعلين مختلفين في المدينة، على سبيل المثال.

في هذه الحالة، يفتح المدير الثقافي عن وجهة النظر على مساحات جديدة من الإمكانيات – تحديدا حيث يكون من الواضح أن العديد من الأساليب السابقة لم تجد أي آثار بعيد المدى في معالجة التحديات الاجتماعية الضارية. ومن البديهي أنه من المتوقع أيضا أن توجد في مثل هذه الحالة مناقشات الراجح والخاسر، – لو بقينا مع المثال السابق، - حيث أن الناس دائما ما يضعون نظام مسرح البلدية موضع التساؤل. في هذا السياق، يبدو مع ذلك أن المدير الثقافي، بمنصبه في المساحات البيئية بين السياسة الثقافية والمؤسسات الثقافية، على أنه افتراضيا مقدر سلفا لأن يستخدم البصيرة والكفاءة الاستراتيجية وأن يشير إلى الطرق التي لا يمتلك الآخرون الشجاعة لذكرها، أو أنهم لم يفكروا بها، لكي يساعد على تمكين الحفاظ على والاستفادة من البيئة التحتية الثقافية وبأن تتماشى مع الوقت. وبالطبع، ينطبق هذا التحدي أيضا على المدن والمناطق في بلدان أخرى، كونه القضية الأساسية، ألا وهو الطلب على المشهد الثقافي القريب من المواطنين وتشجيع المشاركة، وقد تطورت هذه القضية وأصبحت ظاهرة عالمية (انظر Dewey/Flood 2013 عن الولايات المتحدة الأمريكية كمثال).

وبلا شك، ينطبق هذا على العديد من الأسئلة الأخرى: كيف يمكننا أن نذكر الأهداف التي يتم دعمها من قبل أكبر عدد ممكن من الفاعلين في مجالات السياسة الثقافية والمجتمع والفنون؟

ما هي القيم التي يملكها الإجماع؟ وكيف يمكن تعزيز "الإدارة الثقافية من الأسفل" التي تجمع على وجه التحديد القوة التشاركية الكبيرة للفاعلين النشطاء والتي تساهم في هيئات صناعة القرار عبر تعزيز المساحات البيئية كنتيجة لذلك؟ هنا، "من الأسفل" تشير بشكل خاص إلى توجه الفاعلين الذين يقومون بتشكيل المشاريع الثقافية وإلى أولئك الذين يستخدموها بهدف اكتشاف قيم وجماليات جديدة. ولا زلنا هنا نرى فجوة بين إنتاج ما يسمى بالثقافة الراقية وغيرها من المستويات مع التركيز على دمج جمهور ثقافي من المناطق الاجتماعية التي لم تكن في السابق معنية بالثقافة على الإطلاق أو فقط بنسبة ضئيلة جدا. وهنا أيضا يعمل المدراء الثقافيون في المساحات البيئية (Henze/Wolfram 2014). وبالإضافة إلى ذلك، كيف يمكن تصغير هذه المساحات، على سبيل المثال من خلال إنشاء مجالس استشارية ثقافية – وحوار دائم عن المكونات كنتيجة – والذي يحدث أصلا؟

في هذا السياق، قد نجد أن المدراء الثقافيين يقومون بأدوارهم كوسطاء ومترجمين دون أن يقفوا في فخ التكاليف، مما يجعلهم إما أن يصبحوا "وكلاء" للتدابير السياسية أو أن ينضموا إلى معسكر النقد الجذري للسياسة الثقافية. وهذا بالطبع يتطلب تواصل هادئ وموضوعي حيث لا يكون المدير الثقافي "تحت الأضواء"، وكذلك ألا يريد أن يكون تحتها، وأن يود بدلا من ذلك بخلق التشعب ونقله على نحو مستدام. في ضوء السياسة الثقافية التي غالبا ما يتم تهميشها، قد تتمكن الإدارة الثقافية من كسب أهمية خاصة هنا، خصوصا فيما يتعلق بالمشاهد الفنية. (Wolfram 2013) داخل أوساط الفنانين، لا يزال المدراء الثقافيون يفتقرون دائما للمصداقية التي يحتاجون إليها ليتمكنوا من التواصل والتصرف على نحو مستدام.

وضوح الأدوار

باختصار، عند مناقشة الأدوار النموذجية للإدارة الثقافية والتوفيق في العلاقة بين السياسة الثقافية والإدارة الثقافية، علينا الإجابة على الأسئلة المنهجية، وتحقيق الوضوح في الأدوار. ويبدو في الوقت الحاضر أن الطموحات الخاصة بالفاعلين ومواقفهم السياسية الخاصة تؤثر على هذه المناقشة وتلعب دور الستار. حتى ولو كشفت هذه المناقشات عن نطاق العمل المحتمل لمجال الإدارة الثقافية في النظرة الشاملة، مع ذلك علينا أن نحرص على ألا يخفى عن بالنا ما هو ممكن وضروري، وبالتحديد: تمكين الثقافة من خلال مراعاة الإجماع التي يمكن أن تنتج بين جميع الأطراف المعنية، وهذا يعني أيضا بين مجالات اجتماعية شتى. إذا كان المدير الثقافي يبدو جدير بالثقة وهنا مستقل بقدر الإمكان، فغالبا ما تكون مجالات العمل أكبر من المتوقع.

كما اتضح، هناك حاجة فعالة لمرافقة مدراء الثقافة للحوارات في إطار التنمية الثقافية وعمليات التغيير على كل من الصعيدين المحلي والدولي. وهذه هي وظيفة حقيقية (محتملة) التي يمكنها كشف الكثير عن الفهم المعاصر للإدارة الثقافية. مجرد حصر الإدارة الثقافية ضمن صندوق أدوات الإدارة الثقافية التي يتم الاستشهاد بها غالبا، يكون ذلك تحديد للمتطلبات بشكل منخفض جدا، في حين أن دورا في العمليات المتعلقة بالسياسات الثقافية التي تقوم بالحوارات أو حتى إن كان معياريا، فمن شأنه أن يضع متطلبات عالية جدا، حتى ولو كان على المدراء الثقافيين أن يتقنوا بشكل طبيعي ما هو مذكور أولا، وأن يكون على دراية على الأقل بالمذكور آخرا. وبناء على ذلك، فإن الهدف هو تطوير المصادقية فيما يخص وصف الوظائف ومدى العمل للإدارة الثقافية المعاصرة التي يتم إنتاجها عندما تدرك الإدارة الثقافية وتؤسس نفسها كسلطة تمكينية في عمليات التحول والتطوير. باختصار: يقياس نجاح المدير الثقافي تحديدا من خلال ما إذا كانت أعماله، في التحليل النهائي، تساهم في اتخاذ قرارات شجاعة وذات أسس سليمة في مجال السياسات الثقافية وفي العمليات/المشاريع الثقافية. وما إذا كان يحقق "التقارب" في المساحات البينية بين الفاعلين الاجتماعيين.

لقد أوضحت الشروحات أن المناقشات حول الأدوار بعيدة عن الإبرام، على الرغم من غضب بعض الأفراد فعليا، كل ما بوسعهم فعله هو هز رؤوسهم. ولكن هذا قد يكون مؤشر على وجود مشكلة أخرى. وإن مدة ما يزيد عن العشرين سنة هي وقت قصير للتطوير في مجال موضوع ما. ويتطلب العثور على عمليات من هذا النوع مساحة للتجريب والتنفس والجدل حول المصطلحات، وأيضا حول أوصاف الوظائف. ومع ذلك، لا يجب أن يكون هذا هو الجوهر – وذلك تحديدا لأن الإدارة الثقافية لها سمعة في العديد من المشاهد الفنية على أنها تتصرف فقط فيما بنفسها أو تتظاهر بأنها "تعرف كل شيء"، أو حتى كمستوى من "الاقتصاد بأقصى الحدود، والبعد عن الفن".

وغني عن القول أن حركات البحث المناظرة في مجال موضوع هجين كهذا لن تجد نقطة النهاية. ومع ذلك، فإن مناقشة قضية تطرح باستمرار وبطريقة منتظمة، وتشاركية – أي أقل تحديدا – ستسمح بتطوير مجموعة من المفاهيم المتباينة والجماعية للإدارة الثقافية، مما يؤدي إلى أسباب لهذه المفاوضات التي غالبا ما تحدث

ضمنيا. في هذا السياق، يمكن أن تقوم عمليات التخطيط للتنمية الثقافية ونتائجها بتمثيل مجالات هامة من الأفكار كتطبيق للتفكير، على سبيل المثال، بالإضافة إلى نظرة أكثر كثافة على نظريات الإدارة الثقافية والأساليب التي تتعدى الحدود المحلية. يصبح "سادة المساحات البيئية" مرئيون نتيجة للنجاحات التي يمكنهم تقديمها. ونتيجة للقبول والاحترام الذي يتمتعوا به بين مختلف الفاعلين في الساحة الفنية. وفي الوقت نفسه، يمكنهم التفاعل بحساسية لحوارات الفائز/الخسر من خلال التركيز على جعل التغييرات عادلة. يبدو أن هذه الوظيفة لم تنعكس إلا قليلا في الماضي عند التعامل مع قبول المدراء الثقافيين ضمن مجالات الفن والسياسة الثقافية. يجب على المدراء الثقافيين أن يضعوا أنفسهم في موقع المشرفين المستقلين في هذه المساحات البيئية، وذلك أيضا مع تضمين صلات الوصل بين أبعاد العمل المحلية والإقليمية والمحلية والدولية على وجه الخصوص.

المراجع:

Bekmeier-Feuerhahn, Sigrid et. al. (ed.) (2012): Zukunft Publikum. Jahrbuch für Kulturmanagement Bielefeld 2012

Dewey, Patricia/Flood, Bill (2013): Gemeinschaftliches Engagement in der US-amerikanischen Kulturpolitik, in: Sievers, Norbert/Blumenreich, Ulrike/Föhl, Patrick S. (ed.): Jahrbuch für Kulturpolitik 2013. Thema: Kultur nach Plan, Essen/Bonn, 379-385

Föhl, Patrick S. (2011): "Nachhaltige Entwicklung in Kulturmanagement und Kulturpolitik: Neustart oder Placebo? Grundlagen und Diskussionsanstöße", in: Föhl, Patrick S./Glogner-Pilz, Patrick/Lutz, Markus/Pröbstle, Yvonne (ed.): Nachhaltige Entwicklung in Kulturmanagement und Kulturpolitik. Ausgewählte Grundlagen und strategische Perspektiven, Wiesbaden, 19-68

Föhl, Patrick S./Wolfram, Gernot (2012): "Verschwindende Grenzen. Regionale Vernetzungen im Kulturbereich auf internationaler Ebene", in: Wolfram, Gernot (ed.): Kulturmanagement und Europäische Kulturarbeit, Bielefeld, 117-144

Henze, Raphaela/Wolfram, Gernot (ed.) (2014): Exporting Culture. Which role for Europe in a Global World. Berlin, Wiesbaden

Institut für Kulturpolitik der Kulturpolitischen Gesellschaft (ed.) (2010): Jahrbuch für Kulturpolitik 2010. Thema: Kulturelle Infrastruktur, Essen/Bonn

Radtke, Frank Olaf (2012): Kulturen sprechen nicht. Die Politik grenzüberschreitender Dialoge, Berlin/Bonn

Scherer, Bernd M. (2011): "Zusammenleben als Überlebensprojekt: das Haus der Kulturen der Welt", in: Stemmler, Susanne (ed.): Multikultur 2.0. Willkommen im Einwanderungsland Deutschland, Göttingen, 292-295

Sievers, Norbert/Blumenreich, Ulrike/Föhl, Patrick S. (ed.) (2013): Jahrbuch für Kulturpolitik 2013. Thema: Kultur nach Plan, Essen/Bonn

Wolfram, Gernot (2013): "Schwimmende Grenzen - Soll der Künstler auch ein Kulturmanager sein?", in: Henze, Raphaela (ed.): Kultur und Management. Eine Annäherung, Wiesbaden, 239.252

عن المؤلفين

الدكتور باتريك س. فول هو مدير شبكة الاستشارات الثقافية (Netzwerk für Kulturberatung – Berlin) ومحاضر ومتحدث داخل ألمانيا وخارجها، ومؤلف للعديد من المنشورات حول القضايا المتعلقة بالإدارة الثقافية والسياسة الثقافية، وكما أنه عضو في مجلس إدارة رابطة الإدارة الثقافية المهنية (Fachverband Kulturmanagement).

إيميل:

foehl@netzwerk-kulturberatung.de

البروفيسور جيرنوت فولفрам، الحاصل على شهادة الدكتوراه، يدرس الثقافة وإدارة الأحداث في جامعة ماكروميديا لوسائل الإعلام والاتصالات (MHMKK) في برلين. عمل كصحفي حر لفترة طويلة، كما يعمل كإعلامي، ويعيش في برلين.

إيميل:

GernotWolfram@gmx.de

ملاحظات

هذا النص هو نسخة موسعة من:

Föhl, Patrick S. ; Wolfram, Gernot: "Meister der Zwischenräume" Anmerkungen zu einem zeitgemäßen Kulturmanagement im Raum kulturpolitischer Maßnahmen, in: Kulturpolitische Mitteilungen, Issue 143 (I1V/2013), 4245.

هذا النص يشكل جزءا من مجموعة من الأدبيات الأساسية لمعهد جوته ويستخدم وفقا لبرنامج الإدارة الثقافية.

www.goethe.de/kulturmanagement